

العنوان:	التاريخ اليوم
المصدر:	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
الناشر:	منظمة اليونسكو
المؤلف الرئيسي:	رومانو، روجيرو
مؤلفين آخرين:	فهيم، محمد(مترجم)
المجلد/العدد:	مج 13, ع 49
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1982
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	60 - 67
رقم MD:	355069
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	تدوين التاريخ ، المؤرخون، التغيير الاجتماعي، التاريخ الاقتصادي، الاحوال الاقتصادية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/355069

التاريخ اليوم

الحوار

يجدر بنا قبل الخوض في الحديث عن التاريخ ان نلقى الضوء على دور المؤرخ .
انه ليس وكيلا للتغيير الاجتماعي . . ولا يذكر التاريخ استثناء لهذه القاعدة سوى
« لينين » ، الذى قام باسهام ثورى كبير من خلال كتابه « تطوير الرأسمالية فى
روسيا » ، وما عداه كانت محاولات فردية اتسمت بالمظهرية وعدم الجدوى . والمثال
الصارخ على هذا هو المؤرخ أندريه جندر فرانك .

فالمؤرخ عليه أن يقبل رسالته كما هي ، أى القيام بدور الذاكرة بالنسبة للجنس
البشرى ، وهنا تبرز المشكلات عند تعريف نوع الذاكرة . فالتركيز على تاريخ
الديانة يعنى الذاكرة الدينية للشعب ومجموعته الثقافية . ويصدق هذا المعنى على
الجوانب السياسية لدولة ما .

ومن ثم فان الجدل الدائر الآن حول تجديد طريقة تدوين التاريخ ليس الا جدلا
عقيميا ، حيث يجب أن ينحصر التجديد فى العملية التاريخية على توسيع مجالات
الذاكرة البشرية مهما كان أسلوب ذلك .

وبذلك يصبح الطريق ممهدا لتحديد عنصر التاريخ الحديث خلال نصف القرن

بقلم : روجيرو رومانو

مدير الدراسات فى مدرسة الدراسات العليا للعلوم
الاجتماعية - عنوانه ٥٤ بوليفار رامباى باريس ٦ •

ترجمة : محمد فريد

ليسانس فى التربية من جامعة رينيه ديكارت بباريس عام
١٩٧٦ ، ودبلوم ترجمة من الجامعة الامريكية عام ١٩٧٨

المنصرم حيث يبدو بوضوح هيمنة دور التاريخ على الاقتصاد ، والوعى المتجدد بالمشاكل
الجماعية بدءا من النظم الاجتماعية وانتهاء بالعقائد • ويجدر بنا هنا القاء الضوء على
الأسباب التى أدت الى ذلك •

بدأ علم التاريخ يهتم بالعلوم الأخرى كالاقتصاد والاجتماع وعلم النفس ، وذلك
بتبنى كثير من أساليبها الفنية وبعض مفاهيمها ، فجاءت التغييرات بصفة عامة ضخمة ،
وترددت أصداؤها ، لا فى مجالات الدراسات الفردية والكتابات العلمية فقط ، بل
تعدتها الى مجالات الأبحاث العلمية الشاملة •

وبذلك يتضح أن التاريخ الحديث خلق وعيا عاما حول « أن مفهوم الذاكرة
التاريخية عليه أن يتسع لنشاطات الجنس البشرى كله ، دون الاقتصار على تاريخ
الملوك والباطرة والجنرالات والسفراء » •

ويبرز هنا سؤال ، هو كيف قام التاريخ بالوفاء بدينه حيال علم الاقتصاد
وعلم الاحصاء وعلم النفس والاجتماع ؟

والاجابة هى أن التاريخ مازال مدينا لهذه العلوم ، وذلك لسببين رئيسيين •

أولهما : أن نوعية المادة التاريخية لاتخدم أغراض علماء العلوم الأخرى ، لأنهم يتمكنوا من تطويع مادتها رغم حداثة لخدمة هذه العلوم (باستثناء بسيط مثل علاقة هاملتون / كينيس) .

والثاني : نذكره انصافا ، وهو أن علماء الاقتصاد والاجتماع الخ لم يعرفوا ما يقوله علماء التاريخ اهتماما كافيا باستثناء بعض الجغرافيين .

ولزيادة التعمق يجب علينا دراسة العلاقة التي يحتمل وجودها بين علم التاريخ من ناحية وبقية العلوم الأخرى في مجال دراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

يتفق الجميع على أن المؤرخين قد غيروا نظرتهم ، حيث تعدى اهتمامهم بالماضى البعيد الى الحاضر أيضا ، وتبنى الاقتصاديون هذه النظرة ، حيث أتاح الالتقاء بين الحركتين المجال لتعاون عملي وبناء بينهما . ولا يمكننا اغفال الاسهام الكبير الذى أداه المؤرخون لنظرية السعر ونظرية النقد ودورة التجارة ولسنا فى حاجة الى ذكر الدور الذى أسهمت بها دراسات « أ . ج . هاملتون » فى تطوير نظرية كينسمان .

وتأثر دور المؤرخين سلبا وإيجابا بما كان لهم من دوافع (حوافز) تجاه الفكر الاقتصادى التى بدأت أساسا « دوافع كمية » ، وبذلك تكونت الحلقات التاريخية الطويلة المدى ، وكانت فى اجمالها جيدة ، وبعضها موضع جدل ولكنها ذات محصلة مفيدة . والعييب الوحيد هو التوقف التام الذى أصاب المؤرخين مع نهاية القرن الثامن عشر ، الأمر الذى تعذر معه اللحاق بمخزون المعلومات المتراكم فى الكتب الاحصائية السنوية التى بدأ صدورها خلال القرن التاسع عشر .

هذا ولم تقتصر الاستفادة من الحلقات الطويلة المدى على علماء الاقتصاد فحسب بل عادت بالفائدة أيضا على المؤرخين أنفسهم حيث أعادوا على ضوئها تدوين التاريخ وتجديد أسلوبه .

وقد اكتسب المؤرخون احساسا نقديا أكسبهم وعيا بخطورة فقدان التجانس والاعتماد على الأرقام الصماء البعيدة عن توضيح المعانى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى وضعت من أجلها .

ونسوق هنا مثالا للتوضيح ، هل يمكن دراسة تجارة التوابل فى بلد ما خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع اغفال التغيرات التى حدثت فى جميع فروع التجارة خلال الفترة المذكورة ؟ ومن العسير هنا تقديم بيان مفصل عن المسائل المؤثرة ، لأن ذلك يقع على عاتق المؤرخين .

وثمة مثال آخر هو هل يمكن دراسة التغيرات التى نشأت على نظم المرور فى مدينة ما دون اعتبار التغير الذى حدث فى المدينة نفسها ؟

ومثال ثالث يتعلق بعدد أجهزة الراديو فى بلد ما ، فمن الملاحظ أن هناك فروقا واضحة بين الأجهزة الكهربائية والترانزستور الذى يعمل بالبطارية . وفى بعض

البلدان تكون شبكة توزيع الكهرباء سيئة لم يظهر أثر الراديو فيها الا مؤخرا مع انتشار أجهزة الترانزستور . بل أن التغيرات شملت أيضا نوعيات البث الاذاعي حيث بدأ اهتمام هذه الدول باشباع حاجات المواطنين مع الازدياد الفجائي لهذه الحاجات . ومن ذلك يتضح أن المشكلة التي تبدو للوهلة الأولى مركبة من ناحية الكم والترتيب الزمني قد تتطور لتكتسب مظاهر أخرى تؤدي في النهاية الى مضاعفات ضخمة .

وليس من المؤكد أن علماء الاقتصاد قد كرسوا اهتماما كافيا لهذه المسائل ، ولكنهم أدوا دورا هاما الى حد ما عندما انصب اهتمامهم على البيانات الكمية بصفة أساسية .

والى هنا كان اهتمامنا مركزا على المجال الاجتماعي . فاذا انتقلنا الى التركيز على مشكلات التنمية فان الاقتصاديين يشعرون بأهمية تعاونهم مع المؤرخين لتغطية المجال الكيفي ، وذلك دون اهمال الجانب الكمي .

وهنا ما يبرر الرضى عن هذا الاتجاه للأحداث حيث أنها توضح أن الفرد لا يستطيع أن يضع قواعد ثابتة تحكم التعاون بين مجموعة العلوم محل دراساتها وما يعقبه من محاولات لبحث الآخرين واقناعهم باتخاذ اتجاه معين .

ومن ذلك يتضح أن اللجوء الى البيانات الكمية وحدها لا يعتبر أسلوبا علميا واقعيا لمواجهة مشكلة التنمية انها قد تمثل نقطة انطلاق هامة ولكي يجب اتباعها بعناصر كيفية لتحقيق نتائج معقولة وواقعية .

ولنحدد أولا مدى الاستفادة من المادة الكمية التي تركها المؤرخون خلال الحقب القليلة الماضية . ونذكر هنا على سبيل المثال الأجور والأسعار التي كانت ومازالت تشد المؤرخين ، والتي نتج عنها حاجة ملحة الى دراسة تكاليف المعيشة للأسرة ونوعية مشترياتها ثم دراستها من ناحية الكم ثم مقارنتها بالتغيرات الناشئة في ميزانية الأسرة ، حيث ساهمت هذه البيانات في تقويم مستوى المعيشة بصورة مباشرة وتقويم العطاء الاجتماعي واتجاه حركة المجتمع بصورة غير مباشرة ، وقد أهمل هذا الأسلوب المنهجي في مواطن كثيرة من العالم من أجل تطبيق أسلوب أكثر تعقدا الا أنه أيسر في تطوير المعلومات المحصلة في مجال الأجور والأسعار والنقد والسكان لتصنيف الحلقات التاريخية الطويلة المدى وعلاقتها بميزانية الأسرة . والتطوير بهذا الشكل يمكن تحقيقه بسهولة . والمشكلة الثانية التي تهتمنا بصورة مباشرة هي المؤثرات « النوعية » (أو الكيفية) التي يجب دراستها رغم ظاهرها الخادع . ولكن ما هو الجانب الكيفي للمصادر وما أهميته ومدى الاعتماد به ؟ وعند وضع حد له فما مدى التعديل الواجب ادخاله لضمان الاستفادة من هذه المعلومات ؟

ان علماء التاريخ لهم دور مميز وضروري في هذا المجال حيث أنهم هم الذين يمكنهم تحديد معامل الموضوعية لهذه المصادر . وفوق كل هذا فهم الذين يمكنهم

تحديد الاطار العام الذى يساعد فى تطبيق « المصادر الكمية » باتقان تام وذلك بالاستفادة من الأخطاء التطبيقية التى وقعت فى الفترة بين ١٨٥٠ و ١٩٢٠ .

ويمكن للمؤرخين التغلب على هذا الجانب لا بفضل معرفتهم الدقيقة بالتقارير فحسب بل كذلك بفضل حاستهم النقدية وأسلوب تتبع المصادر وقدرتهم على تحديد الملايسات المحيطة بهذه المصادر .

وقد لوحظ فوق هذا وجه آخر لمشكلة المصادر الكيفية للتنمية ، تلك المصادر التى تفصح بطبيعتها عن سمات كمية ونوعية فى آن واحد ، ولايضاح ذلك نأخذ مثلا معدل الانتظام الدراسى فى بلد ما ، فهو يعتبر مؤشرا هاما يخص الاستثمار العام فى التعليم الأساسى ، وحالة الطرق التى قد تكون ذات دلالة مضللة بالنسبة للمواظبة المدرسية فى المناطق الريفية ، وأيضا الظروف الاقتصادية لعائلات التلاميذ الذين يضطرون الى التضحية بجهود أبنائهم الانتاجية لارسالهم الى المدرسة . وينبغى الإشارة الى أن العوامل المدروسة هنا ذات طبيعة كمية بحتة ، أما العنصر الكيفى المؤثر فهو أن أطفال اليوم هم فئة قراء الصحف ، وحملة لواء الكلمة قولاً وكتابة ، وأصحاب المناصب الهامة فى المستقبل ، ويصعب هنا اجراء تقويم كمى لهذه النتائج . ومن هنا تبرز أهمية دور علماء التاريخ فى لقاء الضوء عليها ، ولكن مشكلة الكيف تبدأ فعلا من هنا ، فمن المفيد تحديد عدد المدارس الثانوية وتسببها الى السكان . ولكن الأكثر فائدة الى جانب ذلك هو معرفة نوعية البرامج الدراسية المطبقة والكتب الدراسية فى المدارس المذكورة ، حيث أن الفصل هو المكان الأول لنشر مفاهيم أساسية معينة وتراث الطبقة الحاكمة التى تكون عادة مفروضة على عامة الشعب . وهذه حقيقة واقعة لا يمكن لغير المؤرخين أن يقوموا بالتحليل الكيفى لها . يقوم الوعى القومى والدينى بالفئة الحاكمة على أساس الكتب الدراسية التى استخدمت فى المراحل الأولية . وكما نعلم فان هذا سيؤثر على أسلوب الفئة الحاكمة فى المستقبل وعلى اقتصاد البلاد والمشكلات السياسية والاجتماعية كذلك . ومن هنا يبدأ البعد الكيفى للمشكلة .

ولكن كيف يمكن ترجمة هذا البعد الى أرقام ورموز ليتسنى لعلماء الاقتصاد والاجتماع استخدامها ؟

وتبرز المشكلة فى الربط بين علاقة الأدب بالمجتمع مثلا . ولكن ما هى المعايير المطبقة لتصنيف الكتب الموضوعية فى التاريخ أو اللاهوت أو الفلسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ؟ وما هو أسلوب تحديد تلك المعايير ؟ وهل هى معايير مجردة أم يؤخذ فى الاعتبار تداخل العلوم فى تلك الفترة والأساليب السائدة فى الماضى ؟ وبافتراض اغفال الفوارق بين العلوم ألا نكون قد صبغنا تلك الفترة بصبغة القرن العشرين ؟ ومن المؤكد أن الأساليب السابقة صادقة بصورة أو بأخرى ، الا أن ذلك أوقع علماء التاريخ فى أخطار لا يمكن تلافيها ، ويوقع بالتبعية كل من يحاول الاستفادة من هذه المعلومات فى الأخطاء نفسها .

ويمكن تطبيق هذا المثل فى حالات عديدة لا فى مجال التعليم الذى كان بداية النقاش فقط .

وتبقى المشكلة كما هى عند التعامل مع الصحافة أو الانتخابات ، وعند حصر عدد الصحف اليومية أو بالأحرى المساحات التى تخصصها هذه الصحف للشئون الداخلية أو الخارجية ، أو عند حصر نسبة اقبال الناخبين الموالين لأحزاب اليمين أو اليسار . على الانتخابات ، فان هذا لا يعكس الحقيقة حتى يتم تعريف اصطلاح اليمين واليسار ، وحتى يمكن تحقيق قدر الاستقلال الاقتصادى والسياسى للصحافة ، وهذا ما يطلق عليه العوامل الوصفية للنوع التى يمكن اكتشافها ودراستها وتحليلها بواسطة علماء التاريخ الذين توهلهم خبراتهم لهذا النوع من العمل - وتكمن الخطورة فى انغماس بعض الزملاء العاملين فى مجالات العلوم الاجتماعية فى تصور « الاكتفاء الذاتى علميا » حيث يكونون هم أول ضحايا هذا الوهم .

ويعد الاتجاه لعقد مقارنات من المخاطر الكبيرة . لقد لجأ المؤرخون أخيرا الى احتمال استخدام التاريخ المقارن أو غيره من سبل المقارنة ، ولكن هذا الاتجاه رغم واقعيته التى أثبتتها مع العلوم الأخرى تعترضه صعوبة فى حالة تطبيقه على التاريخ حيث تكون المقارنة فى أمور لا يمكن اخضاعها بطبيعتها للمقارنة ، اذ كيف يمكن عقد مقارنة بين مواقف متباينة ؟ فحقيقة المشكلة لا تكمن فى اكتشاف أوجه التشابه أو الاختلاف التى تكون عادة خادعة ومتأثرة الى حد كبير بأسلوب الباحث ، بل تكمن فى تحديد الخطوط العريضة للتطور فى مجالات البحث العلمى . قد يصدق أسلوب المقارنة فى المراحل المتوسطة للبحث ، ولكنه يفقد قيمته ولا يعتد به كهدف أساسى .

وهنا يجدر الإشارة الى أن الثلاثين عاما الأخيرة شهدت تقاربا بين التاريخ وعلوم أخرى مثل علم الانسان وعلم الأحياء والحساب ، ويمكننا بلا شك اكتشاف رابطة بين هذه العلوم وخاصة بين الحساب وبين التاريخ حتى قبل الفترة التى نعرض لها هنا . وأغلب الظن أن العلاقة بين التاريخ والعلوم الأخرى قد اكتسبت شكلا جديدا خلال الثلاثين سنة الماضية ، حيث تغلب المنطق على الأسلوب ، والمفاهيم على طرق التناول .

ولنتتبع هذه الروابط بالتفصيل ، ولنأخذ اقليم الأندين مثالا لتوضيح العلاقة بين التاريخ وعلم الانسان .

كيف يمكن معرفة نظام الاقليم قبل انتمائه لأسبانيا ؟ بان الاجابة المتاحة تعتمد على أصول تاريخية ، وما عداها لا سند له . فالبعض يصف النظام بالاشتراكية ، والآخر ينعتقه بالاقطاعية ، الخ . وظلت هذه المسألة مشار جدل طويل حتى توصل جون موروا عن طريق علم تاريخ الاجناس الى أن اقليم الانديين اعتنق نظام « التبادلية ومبدأ إعادة توزيع الثروة » ، فكان هذا تزاوجا ناجحا بين التاريخ وعلم الانسان . وعلى الرغم من وجود صعوبات زمانية ومكانية فى تطبيق هذا العلم فانه يمثل أداة صالحة لتحديد مجموعة ظواهر قد لا تدركها عين عالم التاريخ أو عالم علم الانسان

إذا عملا منفصلين • وباختصار عندما نربط بين التاريخ وعلم الانسان يتغلب المنطق ،
وحين يتم هذا يمكننا أن نعيد قراءة نصوص قديمة ، وعندئذ يماط اللثام عن كل
أسرارها ، كما نعيد دراسة نتائج ميدانية وتفسير اكتشافات أثرية ونخرج بنتائج
تحليلية جديدة •

والتطور الثاني هو علاقة التاريخ بالحساب • وهنا يتبادر الى الذهن العلاقة
الكمية ممثلة في الاحصاءات • ولكن ليس هذا هو المقصود ، بل يقصد استخدام
علم الحساب في التاريخ الاقتصادي الحديث ، ولا يقتصر ذلك على الحاسبات
الإلكترونية أو النتائج المحصلة منها ، بل ان أهم ما تقدمه هذه المدرسة الفكرية هو
تعريفنا بعنصر جديد هو « البدائل » • ماذا يمكن أن يكون الوضع لو تم اختيار
أسلوب مغاير للحادث • ومن هذا المنطلق وحده تتضح أهمية ذلك العلم •

وبالمثل لا يقل علم الانسان في أهميته بالنسبة للتاريخ وخصوصا ما يتعلق
بفصائل الدم ، حيث يقدم هذا العلم تصنيفات وثائقية خطيرة ، فكل فرد يمثل سجلا
طويلا ضاربا في أعماق التاريخ يحمل الصفات الوراثية والبيئية لأسلافه ، وبذلك
يمكن إعادة اكتشاف أصوله التاريخية •

ونتائج هذه البحوث متوفرة سواء عما قبل التاريخ أو عن التاريخ الحديث •
ونعود لمثل اقليم الأنديين ، فالمشكلة هي أن معظم الدراسات قام بها علماء علم
الأحياء • ومع ذلك فهذا يتيح لعلماء التاريخ التعرف على هذه الدراسات لتقديم
آراء أكثر موضوعية مثل ما قدمه ويلسون في كتابه « علم الاجتماع » • والأخطر من
ذلك ما يمكن للتاريخ استنباطه من الثروة التراكمية في علم الرياضيات • ومثال ذلك
مفهوم المحلية والعالمية • وهل هو أساس رياضي أم مازال هناك مجال للاستنتاجات ؟
وتكمن الصعوبة في مدى امكان تطبيق نظام محلي ناجح على المستوى العالمي •

هل يمكن تطبيق هذه المشكلة الرياضية على العلوم الانسانية ؟ ان علم اللغات
مثلا - في ضوء هذا المفهوم - قد ساعد في الفترة الأخيرة في التغلب على مشكلة
وضع تعريف جديد اللهجات قائم على المعنى دون التركيب • بل أكثر من ذلك أن
الوضع تجاه مشكلة المحلية والعالمية يمكن أن يؤدي الى ترتيب المعلومة بطريقة
موسوعية حيث أنها تصنف المشكلة في شكل مصطلحات محددة •

• وللبحث الأعمق دعنا نقرب من مفهوم آخر يبدو من وجهة نظر التاريخ
ذا أهمية رئيسية ، وهو مفهوم مشكلة الكوارث • وهو بلا شك وطبقا لتعريف
رينيه توم موضع اهتمام كبير من علماء التاريخ • وكذلك لا يمكن لعلماء التاريخ
تجاهل مفهوم رياضي آخر وهو المركزية واللامركزية ، وبعد أن رفضت « التكوينات
المركزية » في منطق البحث العلمي •

ولنتوقف قليلا هنا بعد أن كثر الحديث مؤخرا عن « تاريخ جديد » ، فالكتب
تنشر ، والاجتماعات تنعقد ، والبرامج توضع ، ولكن الحصييلة من كل هذا ضئيلة ،

أو أنها على أحسن الفروض تؤدي إلى نشر التاريخ في نطاق واسع ، ولكنه بالقطع ليس تاريخاً جديداً . والأجدر بنا محاولة تقديم التاريخ الجديد .

وبعد هذا التوضيح نعود إلى نقطة البداية في المناقشة . إن المادة الحديثة يمكن توفيرها بالنسبة للرياضيات وعلم الإنسان وعلم الأحياء وعلوم اللغات والوراثة والطبيعة كذلك . ولانتوقع بالطبع أن يلم علماء التاريخ بكل هذه المجالات ، ولكن يكفيهم التمكن من المنطق بدلاً من الأسلوب ، والاحاطة بالمفهوم الواسع عن محتويات العلوم ، والتخلي عن المفهوم الضيق لتداخل العلوم . وبهذا فقط يمكن للمؤرخين تقديم فائدة كبيرة للآخرين ، والا تصبح محاولة تبادل المعلومات ممارسة عقيمة .

وتحقيق هذا الهدف يعني التحلي بالتواضع والاعتراف بأنه لا يوجد أيديولوجية تستطيع شرح التاريخ الإنساني لكل زمان ومكان .